جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة القادسية – كلية الإدارة والاقتصاد
قسم العلوم المالية والمصرفية

دور المصارف الإسلامية في تمويل التنمية الاقتصادية

بحث تقدم به الطالبة

رانيا علي مناجر

إلى قسم العلوم المالية والمصرفية لمتطلبات نيل شهادة البكالوريوس في العلوم المالية والمصرفية

بإشراف

الدكتور علي راجي

2019م

المقـــدمـــــــــة

يوصف النظام الاقتصادي الإسلامي بانه نظام لا ربوي كونه يعتمد المشاركة بالأرباح والخسائر في استثماره للأموال وتوظيفها وتنميتها بعيداً عن الفائدة الثابتة وهو جزء من الفكر الاسلامي الذي يشكل منهجاً متكاملاً للحياة بصورة عامة ولقد نظرت الشريعة الإسلامية الغراء الى الربا فحرمته تحريما، قاطعاً وعدته من الكبائر وذلك لتعارض المعاملات المالية الربوية مع مبائ واصول اساسية لروح الاسلام ولنظامه كذلك ذهبت في هذا الاتجاه الاديان السماوية السابقة للإسلام والقوانين الوضعية القديمة *. وتكمن حكمة تحريم الربا في اضراره البليغة على الفرد والمجتمع، فهو يدعو الى حب الذات والانانية والرغبة في جمع المال واستغلال حاجة الآخرين له، كما انه يعمل على منع الزكاة وهي من الفروض الخمسة في الاسلام، وتعطيل مبدأ التكافل الاجتماعي وهو مبدأ مهم في الاسلام يدعو الى التيسير على الآخرين ومد يد العون للمحتاجين، كما ان الربا يحث على الاكتناز وبذلك يح ول دون اداء المال لدوره في الاستثمار والانتاج. ومع تمسك المسلمين بهذا المنهج الذي لا ينضب من القيم والاحكام استطاعوا ان يسودوا العالم وقادوا تجارته نحو النمو والازدهار حتى بلغت الحياة الاقتصادية والاجتماعية في بلاد المسلمين قمة ازدهارها واوج عظمتها، حتى ان القائم على بيت المال في العراق في عهد الخليفة عمر بن عبد العزيز قد أخرج للناس اعطياتهم، وقضى عنهم ديونهم وزوج من طلب الزواج ودفع عنهم مهورهم واسلف اهل الذمة لإصلاح اراضيهم واعمارها ومع ذلك بقي في بيت مال المسلمين مال ولقد استمر الحال كذلك حتى بداية القرن السابع الهجري. ومع ابتعاد المسلمين عن موروثهم الحضاري والانساني الغني والتر بالقيم والمبادئ العظيمة وبتركهم العمل بالنظام الاقتصادي الاسلامي، واستعارتهم لأنظمة اقتصادية وضعية جلبت من بيئة غريبة عن بيئتهم واخلاقياتهم. دخل الربا مرة اخرى بلاد المسلمين واصابهم الضعف والهوان بدخول المؤسسات المالية والاقتصادية الربوية.

اما المبحث الثاني علم التنمية الاقتصادية يهتم هذا العلم بالتخصيص الأمثل لموارد الإنتاج النادرة ونموها مع مرور الزمن، فضلا عن دراسة الترابط بين البنى الاقتصاديةوالسياسية والاجتماعية وكيفية تغيير هذه البنى بما يسمح بحدوث تحسينات مستمرة في مستوى المعيشة والقضاء على الجهل والتخلف .

.

---

*

وآزاء كل تلك التطورات السياسية والاقتصادية السريعة على الساحة الدولية كان لزاما على الدول النامية أن تعيد النظر في سياستها الإنمائية ومحاولة التكيف بصورة أقوى مع الأوضاع الاقتصادية الدولية الجديدة أو ما يعرف بالعولمة وثورة المعلوماتية، فلم تعد التنمية قضية اقتصادية فحسب إنما أضحت قضية حضارية تتداخل فيها عوامل البيئة السياسية والاجتماعية وجميع عوامل النهضة الحضارية. ونظراً لزيادة وغير ذلك من الدوافع التي المضطردة لحاجة الإنسان للعديد من السلع والخدمات الأساسية منها والكمالية، والاجتماعية في الدول المتقدمة وبصورة أوضح تدعو ضرورة الأخذ بالتخطيط نهجاً للتنمية الاقتصادية في الدول النامية.

الآية الكريمة

بسم الله الرحمن الرحيم

صدق الله العظيم سورة المائدة

الاهداء

الى من كانوا خير عون وسند

إلى من أضاء دربه بهدى اللّه ورسوله .....

إلى من حفـــر الزمان على أسارير وجهة الشقاء والجهاد والمحبة

أبي العزيز .....

إلى من وضع اللّه الجنة تحت أقدامها ووضعت

حبها وحنانها وأخرجت من تحت يدها عناء الدرب وشقائه

أمي الحبيبة .....

إلى من كان لي مثالاً للتآزر والعطاء والمثابرة

زوجي العزيز .....

إلى الـــذي أرى فيـــه كـــل دنـــيـــتـــي

ولدي الحبيب .....

إلى من قلعوا أشواك الصعوبة ومهدوا الطريق

أمام كل من طـــلب العـــلم ورفع راية الجهاد وصـــولاً إلى العُـــلى

أساتذتي الأجلاء .....

وإلى كل من آزرني وثبت خطاي وزرع دربي ثقة وأملاً

تقديراً .....

شكر وتقدير

الحمد لله الذي لنا عونا في مسعانا وعلى توفيقه في إكمال متطلبات هذا البحث، والصلاة والسلام على خير المرسلين وعلى إله وصحبه أجمعين.

كان واجب العرفان بالجميل يدعوني أن أسجل عظيم شكري وبالغ أمتناني لأستاذي المشرف، الأستاذ كرار حاتم لما أبداه من توجيهات سديدة وأراء علمية رصينة لعبت دوراً أساسيا في إنضاج هذه الدراسة،

وكان للتشجيع المستمر الأثر البالغ في نفسي فجزاه الله أفضل جزاء ووفقه في خطاه.

المبحث الاول
منهجيه البحث

أولا: مشكله البحث

يفترض ان تؤدي البنوك الإسلامية دورا هاما في التنمية الاقتصادية في معظم الدول العربية، غير ان الحال الاقتصادي يؤكد عدم حدوث هذه التنمية.

ومعروف ان للبنوك الإسلامية دورا هاما في تمويل التنمية الاقتصادية ولو من الناحية النظرية

فهل أدت هذه البنوك دورها ام لا؟

ام انها تقوم بالعمل فقط من اجل الربح ولا تختلف في دورها عن دور البنوك التقليدية.

ثانيا: أهمية البحث

تكمن قيمه البحث في كونه ينظر لقضية تمويل التنمية من قبل المصارف الإسلامية انطلاقا من واقع وخصوصيات هذه المصارف

كما انه يسلط الضوء على الواقع التنموي ويبرز الفرص الكثيرة التي تمنحها أساليب التمويل الإسلامية

وبهذا فان المصارف تقوم بانتهاج سياسات تتماشى مع احكام الشريعة الإسلامية في عمليه التمويل هذه.

كما ان للمصارف الإسلامية اهداف تتطابق مع اهداف التنمية الاقتصادية لذا تبرز اهميه البحث في تناوله الدور الذي تمارسه المصارف الإسلامية في عمليه تمويل التنمية الاقتصادية.

ثالثا: اهداف البحث

ويهدف البحث الى: -

الى تمويل من قبل المصارف الإسلامية انطلاقا من خصوصيات هذه المصارف ويبرز الفرص الكثيرة التي تمنحها أساليب التمويل الإسلامية

وبهذا فان المصارف تقوم بانتهاج سياسات تتماشى مع احكام الشريعة الإسلامية في عمليه التمويل هذه.

2-بيان دور المصارف الإسلامية في منح الائتمان للقطاعات الاقتصادية المختلفة.

رابعا: فرضيه البحث

المختلفة للمساهمة في للمصارف الإسلامية دور في تمويل التنمية الاقتصادية باتجاهين

الأول من خلال جذب المدخرات عن طريق زيادة الودائع.

والثاني من خلال تمويل القطاعات الاقتصادية التنمية الاقتصادية.

خامسا: الحدود الزمانية والمكانية للبحث

امتدت الحدود الزمانية للبحث للمده (2010-2014)

اما الحدود المكانية للبحث تختلف بالمصارف الإسلامية العراقية.

سادسا: مجتمع وعينه البحث

مجتمع البحث يتمثل بالمصارف الإسلامية في العراق.

اما عينه البحث فقد تكونت من خمس مصارف اسلاميه تم اعتماد بياناتها التجميعية وهذه المصارف هي:

ت	المصرف
1	**العراقي الإسلامي للاستثمار والتنمية**
2	**ايلاف الإسلامي**
3	**دجله والفرات للتنمية والاستثمار**
4	**كوردستان الدولي للاستثمار والتنمية**
5	**الوطني الإسلامي**

سابعا : بعض الدراسات السابقة

في ما يلي بعض الدراسات السابقة ومقاربة لدراسة الحالية والتي التي سيتم عرضها قد تناولت موضوع دور البنوك الاسلامية في تمويل التنمية الاقتصادية :

1- **دراسة العطا (2004) (دور المصارف الاسلامية بالسودان في التنمية الاقتصادية والاجتماعية) .**

بينت الدراسة لقطاع المصرفي السوداني يسعي لتحقيق تكامل وثيق بين الوظيفة الاقتصادية والوظيفة الاجتماعية مما يجعله يسعي لتحقيق التنمية الشاملة من خلال الخدمات التي يقدمه للمجتمع والمساهمين والعاملين والمتعاملين المصرف الاسلامي هو مؤسسة مالية تسعي لتحقيق بعض الاهداف التي تعتبر اهداف تكاملية . وكذلك هو مؤسسة ترابطية تربط بين الهدف الاقتصادي (الحصول علي اعلي ربحية ممكنة) والهدف الاجتماعي (تحقيق عدالة التوزيع للموارد المتاحة) . للمصرف الاسلامي

مجموعة من الاهداف التي يسعي لتحقيقها والغرض الاساسي من هذه الاهداف هو تحقيق وتنفيذ رسالة التكافل الاجتماعي مع تقديم الخدمات المصرفية وفقا لاحكام الشريعة الاسلام المصارف الاسلامية هي مؤسسات مالية ربانية تعمل وفق اسس الهية تدفعها الي تحقيق مبادئ مختلفة كمبدأ الاستخلاف ومبدأ اعمار الانسان للارض والذي يجعل المصارف الاسلامية عبارة عن مؤسسات تنموية في المرتبة الاولي تهدف الي تحقيق الرفاهية الانسانية والسعادة لجميع المسلمين وفق قوانين واسس الشريعة الاسلامية . المصرف الاسلامي في السودان فهو مؤسسة مالية تقوم علي مجموعة الدوافع الدينية والاقتصادية التي تتمثل في تحريم الربا بجميع انواعه والرغبة في الاستثمار الحلال والسعي لتحقيق مجموعة من الاهداف السامية المتصلة بالزكاة وكيفية توزيعها .وتتلخص الدوافع الاقتصادية في ابتكار طرق لتخليص الشعوب المسلمة من التبعية الاقتصادية للدول الكبري وكذلك التخلص من عواقب القروض والفوائد المترتبة عليها . هناك عدد من الخصائص ترتبط بالمصرف الاسلامي وهي سعيه لاسقاط للتعامل بالربا ،توجيه كل الجهود نحو الاستثمار الحلال ، ربط التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية، تجميع كل الاموال العاطلة وتوجيهها نحو الاستثمار الحلال، السعي الجاد في تيسير وتنسيق حركة التبادل التجاري بين الدول المسلمة، احياء نظام الزكاة والقضاء علي الاحتكار وعدم المساهمة في رفع معدلات التضخم . تقوم هذه المصارف بمجموعة من الوظائف التجارية والمالية والمصرفية التي تحقق لها اهدافها واغراض تكوينها المشروعة وفقا للعقود الاسلامية المتمثلة في عقود الوكالات والاجارة والحراسة والودائع والمضاربات . وهذه الوظائف تنفذ من خلال مجموعة موارد مالية ذاتية تتمثل في راس المال المكون للمصرف والودائع الجارية والودائع تحت الطلب والاحتياطيات هناك موارد غير ذاتية وهي مجموعة اصول المصرف الثابتة والنقدية والاصول غير الثابتة . استخدامات الموارد في هذا النوع من المصارف تتم بصورة مباشرة عن طريق المشاركة في رءوس اموال بعض الشركات التي تعتبر تابعة للمصرف وغير مباشرة وذلك بواسطة الصيغ الاسلامية كالمشاركة ،المضاربة ،المرابحة ،بيع السلم ،المقاولة وعقود الاستصناع .هناك دور تنموي يجب علي المصارف الاسلامية القيام به ويتقسم هذا الدور الي دور اقتصادي وهو تعبئة الموارد المالية للتنمية وتمويلها ، تدعيم الاستثمار القومي ، اشتقاق نقود الودائع

وتمويل اغراض التنمية .وهناك دور اجتماعي وينقسم هذا الدور الي خدمات مصرفية اجتماعي تقدم الي المساهمين والعاملين بالمصرف والمتعاملين معه والمجتمع مع وضع بعض الاعتبارات لتحديد هذه المجالات او الخدمات كاختيار مجالات تتمتع بالشمولية وتقديم خدمات لجميع الاطراف المتعاملة مع المصرف الاسلامي . تساهم المصارف السودانية بدور فعال في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وذلك من خلال مساهمتها في تمويل المشروعات الخاصة بصغار المنتجين والحرفيين والمعاشيين والخريجين وقطاع المرأة وكل ذلك

2- دراسة مقداد(2005)(دور البنوك الإسلامية في تمويل عمليات التنمية الاقتصادية في العراق)

وقد أكدت الدراسة الدور الذي تلعبه البنوك الإسلامية في تمويل التنمية من الناحية النظرية، غير أن النتائج الميدانية لأثر المصارف الإسلامية في العراق أكدت عدم قدرة المصارف الإسلامية في العراق على أن تلعب هذا الدور. وعلى الرغم من أن النتائج تشير إلى نجاح المصارف الإسلامية في تجميع المدخرات في العراق، إلا أنها أكدت الفشل الذريع في تقديم التسهيلات وخاصة في العراق مما يتضمن ضعف دورها في تحقيق التنمية الاقتصادية. وقد قدم الباحثان العديد من التوصيات حول تنشيط الدور التنموي للمصارف الإسلامية، تتعلق غالبها في الاهتمام بالتخطيط وإيجاد البدائل للتمويل بالمرابحة والاهتمام بالمضاربة والمشاركة، وهذا يتضمن إيجاد القواعد والأسس الواضحة القابلة للتطبيق في ظل الواقع الفلسطيني. كما تشير إلى الدور المتوقع أن تقوم به السلطة الوطنية الفلسطينية في هذا المضمار.

3- دراسة الأنصاري(2009)(دور البنوك الإسلامية في التنمية الاجتماعية) وقد بينت الدراسة طبيعة البنوك الإسلامية والتي تعد من طبيعة الظواهر الجديدة أنها تغري الباحثين بدراسة وتقصي كل ما يحيط بها من جوانب وأعماق وأبعاد. ويبين الباحث من موضوع دور البنوك الإسلامية في التنمية الاجتماعية هو موقف المعالجة النظرية للدور الذي يتصور أن تقوم به البنوك الإسلامية في مجال التنمية الاجتماعية. ولما كان مفهوم التنمية الاجتماعية في حد ذاته هو الآخر مفهوم جديد بل وغير متفق

عليه، وكانت البنوك الإسلامية هي الأخرى ظاهرة جديدة ومن اهم التوصيات العمل على انتشار وحدات البنك حتى مستوى الحي ما أمكن ذلك يبقى بعد ذلك الاشارة إلى نقطة ذات أهمية بالغة، تلك هي أن البنوك الاسلامية مطالبة بالاهتمام بأجراء بحوث ميدانية لتأكيد الاثبات العملي لدور البنوك الإسلامية في التنمية الاجتماعية وللتعرف على أكثر الطرق والوسائل فعالية في احداث هذه التنمية والاسراع بها

4- دراسة عصام (2009) (التمويل الاسلامية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: دراسة حالة بنك الجزائري) .

الهدف من المذكرة كان توضيح إمكانية حل إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من خلال نظـام التمويل الإسلامي، كون هذا الأخير نظام تمويل يختلف جذريا عن نظام التمويل التقليدي الذي تبقى جل الآليـات والـبرامج المتخذة فيه من أجل حل الإشكالية المطروحة محدودة نوعا ما بالنظر إلى النتائج التي حققتها .من أجل ذلك، حاولنا من خلال هذه المذكرة اختبار فرضيات البحث الثلاث.
تكونت المذكرة من قسمين نظـري وآخر تطبيقي، إذ حاولنا في الجزء النظري منها الإلمام بكافة المفاهيم المتعلقة بالموضوع، أما الجزء التطبيقي فتمثـل في دراسـة ميدانية، دف معرفة واقع التمويل الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، ذلك من خلال معرفة مساهمة بنـك البركة الجزائري أول بنك إسلامي في الجزائر في تمويل هاته المؤسسات .فتوصلنا إلى أن الأسواق المالية الإسلامية تؤدي نفس الدور الاقتصادي للأسواق المالية التقليدية لكن بما يتوافق والشريعة الإسلامية.
واستنتجنا أن السبب في إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو نظام التمويل القائم على الفائدة. كما بينا أن الصيغ التمويلية الإسلامية كفيلة بحل إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لما يكمن فيها من مزايا. كما كشفت لنا الدراسة الميدانية أيضا، محدودية مساهمة بنك البركة الجزائري في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر لسببين همـا قلـة الصيغ التمويلية المعتمدة في البنك بالإضافة إلى الشروط المتعلقة بالضمانات إذ تطلب ضمانات حقيقية بقيمة 120 % من قيمة التمويل. بالرغم من هذه النتيجة يبقى التمويل بالطرق الإسلامية هو الأنسب لهته المؤسسات، ووحده الكفيل بحـل إشـكالية التمويل فيها.

5- دراسة نسيبة (2015)(مساهمة المصارف الاسلامية في التنمية الاقتصادية: دراسة حالة بنك البركة –وكالة بسكره) .

في هذا البحث على أحد الموضوعات التي تحيط بالدراسة والاهتمام في الوقت الحاضر ، وهو مساهمة المصارف الإسلامية في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية ، حيث تستمد هذه الأخيرة تعليماتها من تعاليم الإسلام ، والتي تنبع من حقيقة أن الإنسان هو كيان أخلاقي وليس مجرد كيان مادي. تقوم المصارف الإسلامية بتحصيل الأموال واستخدامها وتقديم الخدمات والمشاورات بحيث تخدم الأفراد المسلمين في المجتمع الذي يعيشون فيه. كل ذلك ، تسعى إلى تحقيق عدالة التوزيع من خلال وضع الأموال في سياقها الصحيح ، والذي ينعكس في عملياتهم الاستثمارية ، على عكس ما هو موجود في حالة النظم التي تهتم بالبشر من الجانب المادي فقط ، مع إهمال الأخلاق والقيم ، والحصول فقط دون ضوابط.

وخلصت الدراسة إلى أن المصارف الإسلامية تسعى إلى المساهمة في التنمية الاقتصادية من خلال استثماراتها التجارية التي تساعد على تنشيط الاقتصاد الوطني وتنشيط الأموال وتوجيهها إلى الاستخدام الصحيح ؛ كل ذلك من خلال دراسة واحدة لأحد البنوك التي تعمل وفق التعليمات الإسلامية "بنك البركة ، وكالة بسكرة". درسنا بعض أساليبها التي توفرها والتي تسهم في تحقيق بعض أهداف التنمية الاقتصادية.

المبحث الثاني
المطلب الاول: المصارف الاسلامية

أولاً: مفهوم المصارف الاسلامية

تعددت التعريفات التي حاولت تحديد ماهية المصرف الاسلامي ورسم شكل وتصور له، فقد ركزت معظم تلك التعريفات على وظيفة المصرف الاسلامي وأهدافه وخصائصه، وبالرغم من انتشار ظاهرة المصارف الاسلامية واتساع تجربة التطبيق في الواقع العملي إلا الجانب النظري الذي يتناول دراسة هذه الظاهرة وهذه التجربة لا زال محدوداً، ويحتاج الى المزيد من الأبحاث التي تسلط الضوء على المصارف الاسلامية بعدها مؤسسات قائمة. وقد أوردت الدراسة عدداً من التعريفات المستسقا ة من النظم الأساسية للمصارف الاسلامية فقد عرفها (الانصاري، 5:1983) على انها: مؤسسات مالية ذات رسالة اقتصادية واجتماعية ودينية، تهدف الى تحقيق نفع عام لمجتمع اسلامي قائم على اسس اخلاقية وانسانية، واقتصادية، وهي مؤسسات لا تهدف الى الربح، وانما تستهدف تحقيق قيمة تربوية واقتصادية عليا).
والحقيقة ان المصرف الاسلامي في الأساس هو مؤسسة مالية تقع التنمية الاقتصادية والاجتماعية على قمة اهدافها انطلاقاً من شعورها بتحمل جزء من المسؤولية الاجتماعية تجاه مجتمعاتها، كما انها تسعى الى تحقيق التوازن في توظيفاتها طويلة وقصيرة الأجل بما يتلاءم ومتطلبات العمل المصرفي في تحقيق السيولة وتوفير الضمان لأصحاب الودائع الاستثمارية مع تحقيق قدر قليل من الربح المضمون من خلال الدخول في استثمارات ذات مخاطر متدنية (محمد، 123:1993). وقد عرفها (العلاق، 20:1998) على انها مصارف اجتماعية انسانية تحقق اعلى درجات التكافل الاجتماعي من خلال مبدأ العدالة الاجتماعية في توزيع الثروة. وترى الباحثة ان هذا التعريف فيه الكثير من العواطف والمشاعر حيث ان المصارف الاسلامية تعمل في سوق منافسة محتدمة في ظل وجود المؤسسات المالية والمصرفية التقليدية والعريقة في هذا المجال، كما يتطلب منها تطوير ادواتها المالية واساليب عملها لكي تحقق الأرباح المعقولة والنمو المستمر وجذب المستثمرين لكي تستمر في عملها وتحقق رسالتها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق التكافل. هذا فضلاً عن العديد من التعريفات التي انطلقت من منطلقات عديدة منها ما ينطلق من موضوع الربا، وعرفتها على انها مؤسسات لا تتعامل بالربا اخذاً وعطاءً، بينما استندت تعريفات اخرى الى مبدأ الإستخلاف في الفكر الاسلامي، الذي يذهب الى ان الانسان مستخلف في ادارة مال الله على الأرض وما موجود فيها من موارد وثروات وخيرات على ظهرها وفي باطنها، حيث قبل

الانسان حمل الأمانة وأصبح بذلك مسؤولاً أمام الله عن ادارة هذه الأمانة في أوجه الخير والنماء والاعمار (الصدر، 32:1978). ورأى (صوان، 90:2001): ان المصرف الإسلامي، هو مؤسسة مالية استثمارية ذات رسالة تنموية، وانسانية، واجتماعية، تستهدف تجميع الاموال وتحقيق الاستخدام الامثل لموارده بموجب قواعد واحكام الشريعة الاسلامية لبناء مجتمع التكافل الاسلامي. وباستعراض المفاهيم السابقة نجد انها تتفق على ان المصارف الاسلامية هي مؤسسات مالية وسيطة تقوم بأعمال مصرفية ولكنها تختلف عن المصارف التقليدية اختلافا جوهريا بالنظر لطبيعة اعمالها وخصوصية صيغ التمويل فيها، كذلك بسبب طبيعة ونوعية الاهداف التي حددتها لنفسها والتي تسعى الى تحقيقها.

اهداف المصارف الإسلامية

ان من اهم الأهداف التي تسعى الى تحقيقها هي :

أ. العدالة في المشاركة في الأرباح والخسائر وتحمل المخاطرة.

ب. السعي الى توسيع قاعدة الملكية العامة من خلال صيغ التمويل بالمشاركة.

ج. الرغبة في توفير العمل لأكبر عدد من المستفيدين من خلال مشاريعها الاستثمارية وهذه التطلعات نلمسها بوضوح في (التقرير السنوي لعام 2001 للبنك الاسلامي الاردني للاستثمار والتمويل: 13) حيث اكد المصرف على الالتزام برسالته المصرفية وذلك من خلال ترسيخ قيم المنهج الاسلامي وسماحته في التعامل وتطلعه باستمرار الى تعزيز موقعه والتوسع في خدماته المميزة وتحسين ثقة ورضى الجميع من المتعاملين معه وسعيه باستمرار الى تطوير نظم عمله وادخال صيغ جديدة للتعامل ورفع كفاءة جهازه الاداري والوظيفي وتحفيزه، ومواكبته لكل جديد في مجال الصناعة المصرفية، وتمكين اكبر عدد من المستفيدين من الحصول على منافع وخدمات البنك والتعامل مع متغيرات العصر بعقلية المسلم المدرك الفطن. وقد اعطت اتفاقية انشاء البنك الدولي للتنمية عام 1975 (شيخون، 514:2001) شمولية أكبر حيث أسهم بنك التنمية الدولية في كثير من المشاريع الاستثمارية العملاقة في الدول الأعضاء فيه، كما دعم وقدم اعانات اجتماعية للدول الأقل فقراً من غير الدول الأعضاء فيه حيث اسهم في دعم مؤسسات التعليم في دول السنغال، تشاد، زامبيا، ودعم منكوبي كارثة تسونامي.

وقد ورد في النظام الداخلي للمصرف العراقي الاسلامي للاستثمار والتنمية: على ان المصرف الاسلامي هو مؤسسة مالية تمارس النشاطات المصرفية على أساس غير ربوي وفقا للأحكام الفقهية والمصلحة التشريعية الراجحة دون التقيد بمذهب وبتأييد المستشار الفقهي ويهدف المصرف الى تحقيق الازدهار والنمو الاقتصادي في القطر العراقي ووفقاً للخطط الموضوعة والسياسة العامة للدولة والمشاركة بالاستثمار بما يتوافق واحكام الشريعة الاسلامية في معاملاته ولا يتعامل بما حرم الله وخلق

مجالات أوسع للتعامل مع المصارف التقليدية والبنك المركزي. حيث يتضح ان المصرف الاسلامي هو كيان مالي واقتصادي وجد ليتم فيه تطبيق منهج الفكر الاقتصادي الاسلامي وجعله واقعا ملموساً من خلال الاستثمار الأمثل لموارده في مشاريع استثمارية اقتصادية وانتاجية تتماشى واحكام الشريعة الاسلامية، وتسهم في تحقيق متطلبات الفكر الاقتصادي الاسلامي في التكافل الاجتماعي، التوزيع العادل للثروات، وتحقيق الربح الحلال، فضلاً عن نشاط الوساطة بين وحدات الفائض والعجز المالي الذي يعد جوهر عمل المصارف عموماً.

ثانياً: نشأة المصارف الاسلامية

ظهرت الصيرفة الاسلامية الى حيز التطبيق عام 1966م في جمهورية مصر العربية في محافظة الدقهلية في قرية ميت غمر بوصفها مصارف للادخار، وهذه التجربة تعد منطلقاً وخط البداية لوضع الاقتصاد الاسلامي كفكر موضع التطبيق العملي (الهواري، 3:2003)، وقد أشارت بعض المصادر الى وجود تجارب سبقت مصارف الادخار، مثل تعاونيات الائتمان في كراتشي، ومشروع حيدر آباد في القارة الهندية، وهي مؤسسات لا تتعامل بالفائدة وتمارس العمل المصرفي وفق أحكام الشريعة الاسلامية (شيخون، 347:2001)، وقد قامت هذه المؤسسات على شكل مصارف ادخار محلية من منطلق اقتصادي واجتماعي يدعو الى التكافل وكان هدفها جذب صغار المدخرين وتشجيعهم على الادخا ر في هذه المصارف واخراج اموالهم من دائرة الاكتناز والتعامل مع المؤسسات المالية بعيداً عن الفائدة الربوية التي حرمها الفكر الاسلامي مصداقاً لقوله تعالى: **يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما بقي من الربا إن كنتم مؤمنين** (البقرة/ الآية 278). أعقب مصارف الادخار افتتاح بنك ناصر الاجتماعي الذي باشر أعماله في عام 1972، وكان من بين أهدافه هو توسيع قاعدة التكافل الاجتماعي بين المواطنين، وقد حاول أن يضع صيغ اً وأساليب عمل التمويل الاسلامي موضع التطبيق كالمضاربة، والمشاركة وقد قدم القروض الحسنة للفقراء والمحتاجين. وفي عام 1975 أعلن عن تأسيس البنك الاسلامي للتنمية، الذي انبثق عن المؤتمر الاسلامي لوزراء خارجية الدول الاسلامية الذي انعقد في جدة عام 1970 (التقرير السنوي للبنك الاسلامي للتنمية، 25:2004). وبعدها انطلقت حركة انشاء وتأسيس المصارف الاسلامية في دول عديدة أهمها دول الخليج العربي حيث تتوفر السيولة النقدية وقد ادت هذه المصارف دوراً مهماً في زيادة حجم الادخار المصرفي وتنشيط السوق المحلية فضلاً عن دورها الاجتماعي المتمثل في جمع الزكاة من المتعاملين معها ومن المواطنين، وقد وجهت معظم موارد صندوق الزكاة نحو تمويل نشاطات اجتماعية تعزز التكافل الاجتماعي، كالتعليم والعلاج، الاغاثة، القروض الحسنة، كما اسهمت في نشر الفكر الاقتصادي الاسلامي

والديني ومحاولة تطبيقه فعلياً وسعت نحو تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال التوزيع العادل للثروات فضلاً عن انجازها للأنشطة المصرفية التقليدية. وقد ادت المملكة العربية السعودية* دوراً مهماً في تأسيس غالبية المصارف الاسلامية في العالم كونها من الدول الغنية، فكانت بمثابة غرفة العمليات التي انطلقت منها افكار التأسيس والمشاركة والتمويل لرأس المال (شيخون، 393:2001). وقد نجحت هذه المصارف في جذب مدخرات المسلمين في البلدان التي تأسست فيها وتم توظيف هذه الموارد في اقنية استثمارية تتماشى مع احكام الشريعة الاسلامية مع مراعاة عدم الاخلال بالأهداف التقليدية لأي مصرف تجاري وهي الربحية، الأمان، السيولة (محمد، 204:1993). كما نشطت حركة انشاء مصارف اسلامية في كل من إيران والباكستان بعد قرار اسلمة الجهاز المصرفي في كلا البلدين في عام 1980م (سراج، 63:1989) حيث تعد هذه المؤسسات الرائدة عنوانا لرفض القيم الغربية في التنمية.

ثالثاً: خصائص المصارف الاسلامية

تشترك المصارف التقليدية والاسلامية في وظيفة الوساطة بين المدخرين والمستثمرين، أي التوسط بين وحدات الفائض المالي في المجتمع ووحدات العجز فيه (شيخون، 109:2001)، فالمصارف التقليدية تقبل الودائع من المدخرين مقابل فائدة وتقرض المستثمرين مقابل فائدة أعلى ويتحقق بذلك الجزء الأكبر من ايراداتها، فقد ذكرت احدى الا حصائيات عن مصادر ايرادات المصارف الامريكية، ان ثلثي ايراداتها تتحقق وفق هذا الاسلوب، وبذلك يكون المصرف التقليدي مقترضاً ومديناً لأصحاب الودائع، يتكفل بان يردها لأصحابها وهذا ما تكفله القوانين والدولة ايضاً (العكيلي، 362:2002) ومقرضاً ودائناً للمستثمرين المتمولين منها حيث يقرضهم مقابل ضمانات ودخل اكبر، وبذلك يتحقق الجزء الاكبر من ايرادات المصارف التقليدية. ولكون المصارف الاسلامية استندت الى تحريم الفائدة اخذاً وعطاء لذا فأنها تقوم بوظيفة الوساطة على أساس عائد في صورة حصة من الربح والخسارة، وهنا يؤدي المصرف الاسلامي دور المضارب بأموال المودعين، ودور رب المال للمقرضين، ولكل حصة في الربح تحدد باتفاق الطرفين في عقد المضاربة والخسارة على رب المال، وهذه العلاقة تستمد مشروعيتها الدينية من كونها تستند الى قاعدة فقهية هي قاعدة (الغُنم بالغرم أو الغرم بالغُنم) أي أن من ينال نفع شي ء يتحمل ضرره، أو يتحمل الفرد من أعباء بقدر ما يأخذ من الميزات والحقوق (شيخون، 109:2001)، (الجبوري، 28:1999). ويعد الاستثمار من الخصائص المميزة للعمل الاسلامي فاذا كانت المصارف التقليدية تعتمد على القروض في توظيف أموالها فان المصرف الاسلامي يعتمد أساساً على الاستثمار

(الهواري، 25:1982). ولقد رسم الصدر في كتابه البنك اللاربوي في الاسلام (الصدر، 76:1978) صورة مميزة للمصرف الاسلامي كونه يلتزم بحيازة رأسمال اكبر نسبيا من رأسمال المصرف التقليدي لأن راس المال هو الذي يتحمل الخسائر التي من المحتمل أن يتعرض لها المصرف بصورة مباشرة ويسند المصرف في مواجهة الازمات دون ان ينعكس ذلك على المودعين وبذلك يبقى المصرف اللاربوي محتفظاً بثقة الجميع ويواصل عمله دون حدوث انهيارات وهلع بين المودعين كما حدث لكثير من المصارف في العالم، كما ان للمصرف اللاربوي امكانية توجيه الاستثمار نحو الانشطة الاستثمارية التي تحقق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفي الوقت نفسه الربح ذلك لأنه سيشارك المستثمرين في اختيار ودراسة المشروعات الاستثمارية المزمع الاستثمار فيها، ولا يقف عند حدود دراسة المركز الائتماني للزبون، بل يعمل على دعم المشاريع الاستثمارية موضوع المشاركة مع المستثمرين وبذلك يحقق اهدافه في دفع مؤسسات الاعمال على تحقيق الحاجات الحقيقية للمجتمع .ان المصارف الاسلامية تستمد خصائصها من كونها:

أولاً: انها تعتمد على اركان الاقتصاد الاسلامي وهي:(الحمر، 74:2002)، (الصدر، 55:1969)، (مشهور،116:1989)

أ. ان المال مال الله والبشر مستخلفون فيه

ب. ضمان حد الكفاية لكل فرد في المجتمع الاسلامي حتى لغير المسلمين

ج. ترشيد الاستهلاك والارفاق مع الحث على الادخار ايضاً

ثانياً: جوانب اخرى جوهرية تجسد خصائص المصارف الإسلامية:(الجبوري،14:1999)

را. تعتمد المصارف الإسلامية مبدأ المشاركة في الربح والخسارة أسلوباً لإنجاز تعاملاتها مع الزبائن بدلاً من الفوائد الثابتة، وهذا يعني عدم معرفة أرباح المشاريع المستثمر فيها سلفاً.

ب. توظف المصارف الاسلامية مواردها وفق صيغ تمويل تختلف اختلافاً جوهرياً عن الصيغ المعتمدة في المصارف التقليدية والسبب في ذلك هو نوع المعاملات الشرعية التي اتاحها الفقه الاسلامي وامكانية ملاءمتها للحاجات المتجددة للمجتمع الاسلامي المعاصر، وبذلك تم وضع الفقه الاقتصادي الاسلامي موضع التطبيق وحرر من بطون الكتب التي حبس فيها

مصادر أموال البنك الإسلامي

أولا: مصادر التمويل الداخلية

وتشمل رأس المال المدفوع، بالإضافة إلى احتياطيات رأس المال، التي تضم كل من الأرباح غير الموزعة ومخصصات الإهلاك وصافي الموجودات الثابتة. ولا يتحدد مستوى نشاط البنك في قبول الودائع والاستثمار بحجم موارده الداخلية فقط، بل يصل إجمالي استثمارات البنك عادة إلى أضعاف إجمالي موارده الداخلية. وإنما ترجع أهمية الموارد الداخلية للبنك إلى كونها مصدرا لثقة المودعين والمراسلين في الخارج. لذلك، تقوم البنوك المركزية، كما سنرى فيما بعد، بتحديد الحد الأدنى لنسبة رأس المال إلى الودائع صيانة لهذه الثقة. ويجب على البنك زيادة رأس ماله إذا أراد توسيع حجم نشاطه بما يفوق النسبة المحددة لحجم الودائع إلى رأس المال المدفوع.

ثانيا: مصادر التمويل الخارجية

وتشمل الودائع الجارية والودائع الاستثمارية والحسابات الأخرى الدائنة مثل، تأمينات الاعتمادات، والشيكات المقبولة، والحوالات والأمانات. ومطلوبات لبنوك تجارية أخرى محلية وخارجية، ومطلوبات للبنك المركزي. وتعتبر الودائع الجارية والاستثمارية أهم مكونات الموارد الخارجية لذا نتناولها فيما يلي بشيء من التفصيل:

استخدامات البنك الاسلامي

وهي أصول أو موجودات البنك، وتتكون من الاحتياطات القانونية المطلوبة لتأمين السحب من الودائع علاوة على الاحتياطات الزائدة، والتي يحتفظ بها البنك جميعا كنقدية بالصندوق، وودائع لذا البنك المركزي، بالإضافة إلى الاستثمارات غير المباشرة للبنك في صكوك مالية إسلامية. أما الجزء الأكبر والأهم من استخدامات البنك الإسلامي فيتمثل في الاستثمارات المباشرة للبنك من خلال عقود المشاركة والمضاربة والمرابحة والسلم والبيع الآجل والإجارة وغيرها من الصيغ الشرعية للاستثمار، ويمثل ركيزة النشاط المصرفي الإسلامي غير الربوي والذي يقوم أساسا على المشاركة في الربح.

وقد كان الاستثمار الذاتي هو السائد عند بداية انطلاقة البنوك الإسلامية قبل أربعة عقود، حيث درجت البنوك الإسلامية في تلك المرحلة على امتلاك منشآت أعمال تعمل في مجالات تجارة الجملة والبيع بالتقسيط وفي الاستيراد والتصدير وفي الاستثمار العقاري في الأراضي ومشروعات الإسكان سواء بالتأجير أو التمليك، وفي مجال الخدمات، كالنقل والمواصلات والتأمين وغيرها. وقد كان دافع البنوك الإسلامية إلى تبني هذا الأسلوب في الاستثمار في ذلك الوقت، هو التغلب على مشكلة قلة الطلب على التمويل من البنوك الإسلامية من قبل قطاع الأعمال. فلم تكن الصيغ الشرعية للتمويل مألوفة بين رجال الأعمال في ذاك الوقت ممن اعتادوا التعامل الربوي الذي تقدمه البنوك التقليدية وتروج له منذ أمد بعيد في غياب الوعي الديني لدى الشعوب الإسلامية آنذاك.

ومن المآخذ على هذا الأسلوب في الاستثمار ضرورة امتلاك البنوك لأجهزة إدارية متخصصة في جميع فروع الأنشطة التي تستثمر فيها البنوك. الأمر الذي أدى إلى ارتفاع التكاليف وتدني في الكفاءة الإدارية، وبالتالي انخفاض معدلات الربح الممكنة في ظل الاستثمار الذاتي. في مرحلة لاحقة، ومع تطور الوعي المصرفي الإسلامي وللتغلب على سلبيات الاستثمار الذاتي المباشر، تحولت معظم استخدامات البنوك الإسلامية إلى اسلوب الاستثمار غير المباشر من خلال مشاركة أطراف أخرى، وفق أساليب الإدارية، وبالتالي انخفاض معدلات الربح الممكنة في ظل الاستثمار الذاتي. في مرحلة لاحقة، ومع تطور الوعي المصرفي

الإسلامي وللتغلب على سلبيات الاستثمار الذاتي المباشر، تحولت معظم استخدامات البنوك الإسلامية إلى اسلوب الاستثمار غير المباشر من خلال مشاركة أطراف أخرى، وفق أساليب مختلفة للمشاركة في الربح.

المبحث الثاني

المطلب الثاني: التنمية الاقتصادية

مفهوم التنمية الاقتصادية

هي عبارة عن أحد المقاييس الاقتصاديّة المعتمدة على التكنولوجيا، للانتقال من حالةٍ اقتصاديّةٍ إلى أخرى جديدةٍ؛ بهدف تحسينها، مثل: الانتقال من حالة الاقتصاد الزراعيّ إلى الصناعيّ؛ أو الانتقال من الاقتصاد التجاريّ إلى التجاريّ المعتمد على التّكنولوجيا (الشريف،2007: 23).

وتُعرَّف التّنمية الاقتصاديّة بأنّها العمليّة الهادفة إلى تعزيز نموّ اقتصاد الدّول؛ وذلك بتطبيق العديد من الخُطط التطويريّة، التي تجعلها أكثر تقدُّماً وتطوّراً، ممّا يؤثّر على المجتمع تأثيراً إيجابيّاً، عن طريق تنفيذ مجموعةٍ من الاستراتيجيّات الاقتصاديّة الناجحة (ابوجودة، 1997: 56).

وتُعرّفُ أيضاً بأنّها سعي المجتمعات إلى زيادة قدرتها الاقتصاديّة؛ للاستفادة من الثّروات المُتاحة في بيئاتها، وتحديداً في المناطق التي تعاني غيابَ التنوّع الاقتصاديّ المؤثّر سلباً على البيئة المحليّة عامّةً (توارد،2006: 45) حيث ان التّنمية ساهمت في تطوير القطاعات الاقتصاديّة في الدّول النّامية ونهوضها؛ لذلك تعدُّ من الوسائل المُعزّزة للنموّ الاقتصاديّ في العديد من القطاعات العامّة، مثل: التّعليم، والصحّة، وبيئة العمل، والسّياسات الاجتماعيّة، وغيرها من القطاعات التي تسعى إلى زيادة كفاءتها وقدرتها على التّأقلم مع الظّروف الاقتصاديّة المؤثّرة على قطاع الاقتصاد؛ سواءً الكليّ، أو الجزئيّ (ثابت،1992: 67)

واخيرا يمكن تعريف التنمية الاقتصادية بانها بشكل عام هي الإجراءات المنسقة والمستديمة التي تتّخذ من قبل صناع القرار وبعض الجماعات المشتركة، لتحسين اقتصاد الدولة من خلال النهوض بمختلف قطاعات الاقتصاد، وزيادة الانتاجية في العمل، وهذا النهوض يتطلب سلسلة تغييرات لضمان استمراريته، فبدون هذه السلسة يتوقف النمو والنهوض بالاقتصاد، وتهدف التنمية الاقتصادية الى ضمان رفاهية الاجتماعية والاقتصادية للناس.

اهداف التنمية الاقتصادية (توارد،45,2006)

- الرقي بالأجيال القادمة من خلال استخدام الموارد الطبيعية بطريقة مستدامة.
- تحقيق مساواة في وسائل الانتاج والصناعة.
- زيادة دخل الفرد.
- عمل توازن بين الإيرادات والصادرات أو زيادة الإيرادات.

زيادة فرص العمل والتقليل من نسبة الفقر والبطالة

أنواع التنمية الاقتصادية(شينكار،11:2005)،(الامام،83:1990)

ا- التنمية الاجتماعية: ظهرت لأول مرة وبطريقة علمية ورسمية في " ومن طرف المفكر "روزن شيتين هيئة الأمم المتحدة سنة 1950 وكانت الخطة الخماسية للحكومة الهندية، قد لفتت إليها الأنظار بأساليبها وأهدافها سنة 1951، ومنذ سنة 1955 بدأ الاهتمام الأممي بالتنمية الاجتماعية عن طريق أحد مجالسها الاجتماعية على أنها "الدائمة وهو المجلس الاقتصادي والاجتماعي وقد عرفت التنمية دراسة تهتم بتغير المجتمع من حيث بناءه، والاحساس المسؤولية في مواجهة مشكلاتهم الموجودة في المجتمع

ب- التنمية الثقافية: تعتمد على تزايد عدد العلماء والمثقفين والباحثين والمفكرين وعدد الطلبة في الجامعات وبالتالي فهي أساس وركيزة في ظهور تنمية اقتصادية واجتماعية

التنمية الشاملة: تهدف الى تطور المجتمع اقتصاديا واجتماعيا وبالتالي كلما ارتفع المستوى العلمي ادت الى تطور المجتمع اقتصاديا واجتماعيا وتطور حجم الوعي ونسبة البحث العلمي في المجتمع أيضا له علاقة بالتنمية السياسية والثقافية، فإن التنمية الشاملة، هي إمكانية الدولة في تحقيق التداخل والترابط بين كل أنواع التنمية

تحقيق نجاحات معتبرة في كل نوع منها سواء في الجانب الاجتماعي والثقافي والسياسي

ج- التنمية السياسية: وهي من المفاهيم الحديثة التي بدأ الاهتمام بها حديثا وتتناول موضوع التنشئة السياسية وغيرها

أهمية التنمية الاقتصادية (توادور،49:2005)

من خلال ما تقدم نرى أن للتنمية الاقتصادية أهمية كبيرة في حياة الفرد الاجتماعية يمكن أن نلخص منها ما يلي

1. زيادة الدخل الحقيقي وبالتالي تحسين معيشة المواطنين
2. توفير فرص عمل للمواطنين
3. توفير السلع والخدمات المطلوبة لإشباع حاجات المواطنين
4. تحسين المستوى الصحي والتعليمي والثقافي للمجتمع
5. تقليل الفوارق الاجتماعية والاقتصادية بين طبقات المجتمع
6. تسديد ديون الدولة
7. تحقيق الأمن القومي

متطلبات التنمية الاقتصادية(شينكار، 15:2005)

1. التخطيط وتوفير البيانات والمعلومات اللازمة
2. الإنتاج بجودة وتوفير التكنولوجيا الملائمة
3. توفير الموارد البشري المتخصصة
4. وضع السياسات الاقتصادية الملائمة
5. توفير الأمن والاستقرار
6. نشر الوعي التنموي بين أفراد المجتمع

مؤشرات لقياس التنمية الاقتصادية(ثابت، 87:1992)

(توادور، 56:2006)

- متوسط الدخل الشهري للفرد ونصيبه من الناتج المحلي الإجمالي، فإذا حصل الفرد على حصته من الناتج المحلي الإجمالي وكانت أكبر من معدل نمو السكان في الدولة، فتكون الدولة حققت تنمية اقتصادية ناجحة، أما اذا زاد معدل النمو السكاني عن معدل نمو حصة الفرد من الناتج الإجمالي، فهذا يعني أن الدولة لم تحقق تنمية اقتصادية.
- الفقر ونسب البطالة، فالفقر هو عدم قدرة الأفراد على الحصول على احتياجات الحياة الأساسية من طعام، وشراب، ومسكن، ولباس، وتعليم، وصحة، ويتم وضع مؤشر لخط الفقر لإحصاء نسبة الفقراء، فلو استطاعت الدولة أن تخفض هذه النسبة، فهذا يدل على أن التنمية الاقتصادية ناجحة في الدولة.
- ازدياد الصناعة والانتاج.
- زيادة نسبة العاملين المختصين في الصناعة والانتاج.
- التنمية البشرية وما يتعلق بالتعليم والصحة والخدمات.

المشكلات التي تواجه التنمية الاقتصادية (محمود، 98:1990)

- ارتفاع نسبة الديون، وهي المعيق الأساسي في عملية التنمية.
- قلة رؤوس الأموال في بعض الدول النامية.
- عدم وجود توازن بين النمو السكاني والنمو الاقتصادي.
- ارتفاع اسعار العقارات في المناطق التي يتمركز فيها الاقتصاد.
- التخطيط العشوائي في تقسيم العمل.
- ازدياد التصنيع والسيطرة لصالح الاقتصاد الميتر وبولي

خصائص التنمية الاقتصادية(الامام،76:1990) (توادور،35:2006)

1-التنمية هي عملية وليست حالة، وبالتالي فإنها مستمرة ومتصاعدة تعبيرا عن احتياجات المجتمع وتزايدها .

2-التنمية عملية مجتمعة يجب أن تساهم فيها كل الفئات والقطاعات والجماعات في المجتمع .

3- التنمية عملية واعية إذن هي ليست عملية عشوائية بل محددة الغايات والأهداف .

- 4التنمية عملية موجهة بموجب إدارة للتنمية تعني الغابات المجتمعة وتلزم بتحقيقها.

5- إيجاد تحولات هيكلة وهذا يمثل إحدى السمات التي تميز عملية التنمية الشاملة عن النمو ، وهذه التحولات بالضرورة هي تحولات في الإطار السياسي والاجتماعي والاقتصادي

6- بناء قاعدة وإيجاد طاقة إنتاجية ذاتية ولا تعتمد عن الخارج أي مرتكزات البناء تكون محلية .

7- تحقيق تزايد منتظم أي عبر فترات زمنية طويلة.

المبحث الثالث

دور المصارف الإسلامية في تمويل التنمية الاقتصادية:

يتناول هذا المبحث واقع تمويل المصارف الإسلامية للتنمية الاقتصادية من خلال جزئيين الأول قدرة المصارف الإسلامية على استقطاب المدخرات، والثاني قدرة المصارف الإسلامية في منح الائتمان للقطاعات الاقتصادية في العراق.

أولاً: - قدرة المصارف الإسلامية على استقطاب المدخرات في العراق للمدة (2007_2003)

تتكون قدرات المصارف الإسلامية في استقطاب مدخرات العائلات وقطاع الأعمال من جزئين رئيسيين هما ; رأس المال (الأسهم) والودائع بأنواعها . لذا يمكن تشخيص أو حصر مجموعة من المؤشرات من خلالها يتم قياس قدرة المصارف الإسلامية على استقطاب وتجميع المدخرات.

1- واقع ومؤشرات تطور القدرة المصرفية الإسلامية في تنامي رؤوس الأموال

يعد رأس المال محور الارتكاز بالنسبة لأي مشروع ، وهو المصدر الأول التي تبدأ به حياة المشروع الحقيقية اذ من خلاله يتم إنشاء وتأسيس المصرف وتزويده بكل التجهيزات اللازمة للبدء بممارسة نشاطه ، ويتم تكوينه من خلال اكتتاب المؤسسين وبعد مزاولة نشاطه يمكنه زيادة رأس المال من خلال رسملة الأرباح* أو طرح أسهم جديدة لغرض الاكتتاب العام (الجمهور) أو الاكتتاب الخاص (المؤسسين)، ويعد رأس المال بالنسبة للمصرف الإسلامي الأموال اللازمة لبدء الاستثمار وهو بمثابة مشاركة وحماية للمودعين ، فهو يمثل المصدر الأساس للأموال اللازمة لهذا الاستثمار (المغربي،2004 : 112).

ومن أهم المؤشرات التي من خلالها يتم قياس قدرة المصارف الإسلامية على تنامي رؤوس الأموال هي:

أ ـــــــ تطور رؤوس أموال المصارف الإسلامية في العراق للمدة (2003_2007)

ولبيان هذا التطور والنمو في رؤوس الأموال تم اعتماد المعادلة الآتية والتي سيتم استخدامها في كافة المؤشرات.

$$\text{النمو (التغير)} = \frac{\text{مبلغ الفترة الحالية} - \text{مبلغ الفترة السابقة}}{\text{مبلغ الفترة السابقة}} \times 100$$

تم التوصل الى هذا المؤشر من خلال الجدول (1)

جدول (1)

تطور رؤوس أموال المصارف الإسلامية في العراق للمدة (2003_2007)

البيان / السنة	رأس المال (مليون دينار)	معدل نمو رأس المال %
2003	285 596	-
2004	396 192	39
2005	551 192	39
2006	852 384	55
2007	1 221 306	43
المتوسط	661 334	-

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: -

1. **التقارير السنوية للمصارف الإسلامية العراقية لسنوات البحث.**
2. **البنك المركزي العراقي /المديرية العامة للإحصاء والابحاث /النشرة الاحصائية لسنوات البحث.**

من بيانات الجدول (1) نجد ان:

هنالك نمو واضح في رأس المال للمصارف الإسلامية فقد كان (285) مليار دينار عراقي في عام (2008)، ثم وصل الى ما يقارب(1.2) ترليون دينار عراقي في عام (2012)، أي تضاعف بمقدار (4) مرات خلال مدة البحث.

بـــــــ نسبة رأس المال الى الموارد الاجمالية في المصارف الإسلامية ومعدلات نموها

تبين هذه النسبة مدى اعتماد المصارف الإسلامية على رأس المال مقارنة بالموارد الاجمالية، أي مدى اعتمادها على مواردها الداخلية (الذاتية) قياساً الى الموارد الاجمالية.

وللوصول الى هذه النسبة تم استخدام المعادلة الآتية:

$$\frac{\text{رأس المال في المصارف الإسلامية}}{\text{الموارد الإجمالية في المصارف الإسلامية}} \times 100$$

إن ارتفاع هذه النسبة تعني إ ن المصارف الإسلامية لديها موارد داخلية طويلة الأجل لغرض تمويل النشاط الاستثماري الذي يساهم في تمويل التنمية الاقتصادية، وتعني أيضاً الأمان والثقة بالنسبة للمودعين (المغربي،2004: 128).

وتم التوصل الى هذا المؤشر ودراسته وتحليله من خلال **الجدول (2)**

جدول (2)

نسبة رأس المال الى الموارد الاجمالية في المصارف الإسلامية ومعدلات نموها في العراق للمده (2003_2007)

البيان / السنة	المصارف الإسلامية			
	رأس المال (1) (مليون دينار)	الموارد الاجمالية (2) (مليون دينار)	نسبة المساهمة 1/2*100 %	معدل نمو الموارد الاجمالية %
2003	285 596	1 114 688	26	-
2004	396 192	1 661 698	24	49
2005	551 192	1 995 311	28	20
2006	852 384	2 832 125	30	42
2007	1 221 306	3 942 251	31	39
المتوسط	661 334	2 309 215	28	-

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: -

1. **التقارير السنوية للمصارف الإسلامية العراقية لسنوات البحث.**
2. **البنك المركزي العراقي /المديرية العامة للإحصاء والابحاث /النشرة الاحصائية لسنوات البحث.**

من بيانات الجدول (2) نجد: -

أ ـــــ نمو واضح للموارد الاجمالية في المصارف الإسلامية فقد بدأت بما يقارب (1) ترليون دينار عراقي في عام (2003)، ووصلت الى ما يقارب (4) ترليون دينار عراقي في عام (2007)، أي تضاعف بمقدار (3.5) مرة.

ب ـــــ نسبة مساهمة رأس المال الى الموارد الاجمالية في المصارف الإسلامية كانت نسب جيدة فبدأت (26%) في العام الاول ثم انخفضت الى (24%) في العام التالي لتعود وترتفع وبوتيرة تصاعدية لتصل الى (31%) في العام الاخير للبحث.

ت ـــــ كذلك الموارد الاجمالية كانت معدلات نموها جيدة ومتذبذبة أيضاً، فقد بدأت بأعلى نسبة

ونجد ان هذه النسبة جيدة أي ان المصارف الإسلامية تعتمد على رأس المال في عمليات التمويل والاستثمار لكونه مصدراً تمويلياً مستقراً وطويل الأجل يتلاءم مع المشاريع الاستثمارية والتنموية، ولكن

الزيادة في رأس المال قد تحققت بصورة إجبارية، ويمكن تفسير سبب ارتفاع هذه النسب هو استجابة المصارف الى تعليمات البنك المركزي المرقمة 1747/3/9 في 2010/10/6 بزيادة رأس مالها الى (250) مليار دينار عراقي خلال مدة ثلاث سنوات اعتبارا من 2010/6/30 ولغاية 2013/6/30.

3 ـــــ نسبة رأس المال في المصارف الإسلامية الى رأس المال في المصارف التجارية * ومعدلات النمو

وهذا المؤشر يبين مساهمة رأس المال للمصارف الإسلامية الى رأس المال للمصارف التجارية، ونظراً لكون المصارف الاسلامية مصارف استثمارية يتحتم عليها القيام بالمشاريع الاستثمارية التي غالبا ما تكون متوسطة أو طويلة الأجل وهذا ما يتطلب زيادة الدور التمويلي لرأس المال الذي يتطلب زيادة الوزن النسبي لرأس المال عن مثيله في المصارف التجارية.

وهذه النسبة تقاس بالمعادلة الآتية:

رأس المال في المصارف الإسلامية

_____

_____

_____

_____ X 100

رأس المال في المصارف التجارية

(المشهراوي،110:2003). وتم التوصل الى هذا المؤشر ودراسته وتحليله من خلال الجدول (3)

جدول (3)

نسبة رأس المال في المصارف الإسلامية الى رأس المال في المصارف التجارية ومعدلات نموها في العراق للمدة (2003_2007)

البيان / السنة	رأس المال للمصارف الإسلامية (1)(مليون دينار)	رأس المال للمصارف لتجارية (2) (مليون دينار)	نسبة المساهمة 2/1 *100%	معدل نمو رأس المال للمصارف الإسلامية %	معدل نمو رأس المال للمصارف التجارية %
2003	285 596	1 922 122	15	-	-
2004	396 192	2 437 066	16	39	27
2005	551 192	2 914 866	19	39	20
2006	852 384	3 995 140	21	55	37
2007	1 221 306	5 800 419	21	43	45
المتوسط	661 334	3 413 922	18	-	-

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على الملحق رقم (1)

عند النظر الى واقع بيانات الجدول (3) نجد ان:

أ ـــــ هناك نمو في رأس المال للمصارف الإسلامية اذ كان في تطور واضح خلال مدة البحث اذ بدأ (285) مليار دينار عراقي في العام الاول للبحث ثم وصل الى ما يقارب (1.2) ترليون في العام الاخير منه، أي تضاعف بمقدار (4) مرات خلال مدة البحث.

ب ـــــ وكذلك فان رأس المال للمصارف التجارية كان في العام الاول للبحث بما يقارب (2) ترليون دينار عراقي ووصل في عام (2007) الى ما يقارب (6) ترليون دينار عراقي، فتضاعف بمقدار (3) مرات خلال مدة البحث.

أي ان رأس المال للمصارف الإسلامية قد تضاعف بشكل يفوق عدد مرات نمو رأس المال للمصارف التجارية عامة.

ومما سبق يمكن القول ان نسبة مساهمة رأس المال للمصارف الإسلامية الى رأس المال للمصارف التجارية هي نسبة جيدة إذا ما تم مقارنة المصارف الإسلامية، من حيث حداثة تجربتها وخبراتها، بالمصارف التجارية التي مضى على تأسيسها زمن طويل، وولد لها من الخبرات وعزز الثقة بها، فضلاً عن الدعم الحكومي الذي تتلقاه وخاصة المصارف الحكومية.

4 ـــــ نسبة الموارد الذاتية الى الموارد الاجمالية في المصارف الإسلامية ومعدلات نموها

وتبين هذه النسبة مدى اعتماد المصارف الإسلامية على مواردها الذاتية مقارنة بالموارد الاجمالية.

تم التوصل الى هذه النسبة من خلال المعادلة الآتية:

الموارد الذاتية في المصارف الإسلامية

_____

_____

_____

X _____

100

الموارد الاجمالية المصارف الإسلامية

وتقيس هذه النسبة مدى اعتماد المصارف الإسلامية على مواردها الذاتية، وكلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على قدرة المصارف على توجيه تمويلاتها نحو توظيفات واستثمارات طويلة الأجل، ويكون مصدر أمان وحماية للمودعين، أما انخفاضها يحد من الاستثمارات طويلة الأجل التي تساهم في التنمية الاقتصادية (المغربي،2004: 117).

والجدول (4) يوضح ذلك

جدول) 4)

نسبة الموارد الذاتية الى الموارد الاجمالية في المصارف الإسلامية ومعدلات نموها في العراق للمدة (2008-2012)

البيان	المصارف الإسلامية			
السنة	الموارد الذاتية (1) (مليون دينار)	الموارد الاجمالية (2) (مليون دينار)	نسبة المساهمة 1/2*100%	معدل نمو الموارد الذاتية %
2003	310 447	1 114 688	28	-
2004	455 056	1 661 698	27	47
2005	626 440	1 995 311	31	38
2006	1 004 193	2 832 125	35	60
2007	1 488 632	3 942 251	38	48
المتوسط	776 953	2 309 215	32	-

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية للمصارف الإسلامية في العراق لسنوات البحث.

أ ـــــ من بيانات الجدول رقم (4) نجد هناك نمو واضح في الموارد الذاتية اذ بلغت في عام (2003) (310) مليار دينار عراقي، ووصلت في عام (2007) العام الاخير للبحث الى ما يقارب (1.5) ترليون دينار عراقي، أي تضاعف بما يقارب (5) مرات خلال مدة البحث.

ونجد أيضاً نمو واضح للموارد الاجمالية فقد بدأت بم ا يقارب (1) ترليون دينار عراقي في عام (2003)، ووصلت الى ما يقارب (4) ترليون دينار عراقي في عام (2007) نهاية مدة البحث، أي تضاعف بمقدار (3.5) مرة خلال مدة البحث.

ب ـــــ نسبة مساهمة الموارد الذاتية الى الموارد الاجمالية في المصارف الإسلامية كانت نسب متذبذبة، فقد بدأت بنسبة (28%) ثم انخفضت في العام التالي الى (27%)، ومن ثم نلاحظ صعوداً في نسبة المساهمة في العام (2005) الى (31%)، واستمر هذا الصعود بنسب بسيطة لتصل الى (35%)، (38%) للعامين (2006)، (2007) على التوالي، وبلغ توسطها خلال مدة البحث (32%)، والشكل الآتي يوضح نسبة مساهمة الموارد الذاتية الى الموارد الاجمالية في المصارف الإسلامية:

ثانياً: واقع ومؤشرات تطور القدرة المصرفية الإسلامية في استقطاب الودائع في العراق للمدة (2007_2003)

يعتمد المصرف في تعبئة الموارد وجذب المدخرات بشكل رئيس على قدرتها في استقطاب الودائع التي تمثل (المصادر الخارجية) وهي تمثل المصدر الرئيس الذي تعتمده هذه المصارف لتمويل أنشطتها المختلفة (الدليمي، 131:2002) ليتسنى له ا القيام بالدور المنوط بها في تمويل التنمية الاقتصادية، بأنواعها المختلفة ومنها الودائع الاستثمارية وودائع التوفير (الادخارية) والودائع الجارية، وهناك عدة عوامل تحدد الأهمية النسبية للودائع منها حجم الودائع، والمدة الزمنية لها ومصادرها، ودرجة سيولتها (مشتهى،151:2011).

هناك مجموعة مؤشرات سيتم اعتمادها لتحديد قدرات المصارف الإسلامية في استقطاب الودائع:

1 ـــــ تطور ونمو اجمالي الودائع في المصارف الإسلامية في العراق للمدة (2007_2003)

ولبيان هذا التطور والنمو في اجمالي الودائع تم اعتماد المعادلة الآتية:

اجمالي الودائع للسنة الحالية ـــــــــــــ اجمالي الودائع للسنة السابقة

=

_____

_____

_____

_____

_____

_____

_____ X 100

اجمالي الودائع للسنة السابقة

جدول (5)

تطور ونمو اجمالي الودائع في المصارف الإسلامية في العراق للمدة (2003_2007)

البيان / السنة	اجمالي الودائع (مليون دينار)	معدل نمو اجمالي الودائع %
2003	670 676	-
2004	959 805	43
2005	931 755	3-
2006	1 483 161	59
2007	2 027 963	37

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على:

1. **البنك المركزي العراقي/المديرية العامة للإحصاء والابحاث /النشرة الاحصائية لسنوات البحث.**
2. **التقارير السنوية للمصارف الإسلامية في العراق لمدة البحث.**

أ ـــــــ شهدت اجمالي الودائع في المصارف الإسلامية نمو واضح، فقد كانت في العام (2003) (670) مليار دينار عراقي، ثم وصلت الى (2) ترليون دينار عراقي في (2007) العام الاخير للبحث، اي تضاعفت بمقدار (3) مرات خلال مدة البحث.

ب ـــــــ حققت معدلات نمو اجمالي الودائع في المصارف الإسلامية معدلات نمو متذبذبة، فوصلت الى أدنى مستوى لها في عام (2005) كانت النسبة في السالب (-3%)، وفي العام التالي حققت أعلى نسبة لها لتصل الى (59%).

2 ـــــ نسبة اجمالي الودائع الى الموارد الاجمالية في المصارف الإسلامية ومعدلات نموها

ويمكن ان تحتسب هذه النسبة بقسمة الودائع المتاحة للمصارف على إجمالي الموارد، وتحتسب بالمعادلة الآتية:

اجمالي الودائع في المصارف الإسلامية

المواردX 100 ــ

الاجمالية في المصارف الإسلامية

تهتم هذه النسبة بقياس مدى اعتماد المصرف على الموارد الخارجية (الودائع) وبطبيعة الحال ، كلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على زيادة الاهمية النسبية لودائع المصرف وبرهنت على مجهوده في تعبئة الموارد الخارجية (الودائع) وقدرته على كسب ثقة المتعاملين معه فضلاً عن كسب زبائن جدد (المغربي،2004: 128).

لقد تم التوصل الى هذا المؤشر من خلال الجدول (6)

جدول (6)

اجمالي الودائع الى الموارد الاجمالية في المصارف الإسلامية ونسبها ومعدلات نموها في العراق للمدة (2007_2003)

البيان	المصارف الإسلامية				
السنة	اجمالي الودائع (1) (مليون دينار)	الموارد الاجمالية (2) (مليون دينار)	نسبة المساهمة %100*2/1	معدل نمو اجمالي الودائع %	معدل نمو الموارد الاجمالية %
2003	670 676	1 114 688	60	–	-
2004	959 805	1 661 698	58	43	49
2005	931 755	1 995 311	47	3 –	20
2006	1 483 161	2 832 125	52	59	42
2007	2 027 963	3 942 251	51	37	39
المتوسط			54	–	–

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على: –

1. **البنك المركزي العراقي/المديرية العامة للإحصاء والابحاث /النشرة الاحصائية لسنوات البحث.**
2. **التقارير السنوية للمصارف الإسلامية العراقية لسنوات البحث.**

من واقع بيانات الجدول نجد ان:

أ ـــــ شهدت اجمالي الودائع في المصارف الإسلامية نمو واضح، فقد بدأت في عام (2003) (670) مليار دينار، ثم وصلت الى (2) ترليون دينار عراقي في العام الاخير للبحث، اي تضاعفت بمقدار (3)

مرات خلال مدة البحث، وكذلك يلحظ نمو واضح في الموارد الاجمالية في المصارف الإسلامية، فقد كانت ما يقارب (1) ترليون دينار عراقي في عام (2003)، لتصل في عام (2007) الى ما يقارب (4) ترليون دينار عراقي، اي تضاعف (3.5) مرة.

ب ـــــ يلحظ ان نسبة مساهمة اجمالي الودائع الى الموارد الاجمالية في المصارف الإسلامية كانت نسب عالية، فحققت أعلى نسبة لها في العام الاول للبحث بلغت (60%)، ثم بدأت بالانخفاض للعامين التاليين، ثم عادت بالارتفاع لتصل الى (52%) وانخفضت قليلاً في العام الاخير للبحث فبلغت (51%)، وقد بلغ متوسط هذه النسبة (54%)، وهي تمثل نسبة جيدة فيعني ذلك اعتماد المصارف الإسلامية على الموارد الخارجية ويعني ايضاً نجاحها في تجميع المدخرات عن طريق استقطاب الودائع.

الاستنتـــاجـــات

١. ان للشرائع السماوية السابقة موقفاً لا يختلف عن موقف الشريعة الاسلامية من حيث المنع من التعامل بالربا، والدعوة الى اقامة التعاملات المالية على اساس من العدل والانصاف.

٢. اثبت العمل المصرفي الاسلامي جدوى وحضوراً ملموساً، ومما يدلل على هذه الجدوى مبادرة العديد من المصارف التقليدية العريقة مثل HSDC و City Bank و Deutsch Bank و Chase JP Morgan الى ابرام عقود المشاركات مع عدد من المصارف الاسلامية، ادارة الصناديق الاستثمارية المشتركة، وفتح نوافذ للعمل المصرفي الاسلامي، كما انشأ صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وحدات للبحوث والدراسات خاصة بدراسات الابحاث للاقتصاد الاسلامي وقواعد الصيرفة الاسلامية بهدف تقديم ادوات ومنتجات مالية تم تكييفها لتتلاءم ومتطلبات الشريعة الاسلامية، يتم تداولها في اسواق المال العالمية، كما بادرت العديد من الدول الاسلامية الى اسلمة جهازها المصرفي بالكامل وذلك لتلبية الطلب المتزايد على الخدمات والمنتجات المالية الاسلامية.

٣. بناءً على ما تقدم فان المصارف الاسلامية تشكل الآن جزءاً اساسيا من القطاع المالي الدولي وهو كيان قادر على العمل والمنافسة وقد نجح في جذب الموارد بمبالغ ضخمة ونمت موجوداته بشكل متسارع وحقق عوائد جيدة ساعدته هذه الموارد على الانتشار الجغرافي وحيازة حصة مناسبة من سوق العمل المصرفي الذي توجد فيه المصارف التقليدية الخبيرة والعريقة في بيئة العمل المصرفي التقليدي التي وجدت اصلا لها.

٤. ان اختراق بيئة العمل المصرفي التقليدي امر في غاية الصعوبة كما ان طريق الصيرفة الاسلامية لم يكن ممهداً وميسراً ان الجهود الخيرة والعمل المثابر والدؤوب الداعم ة لقيام النشاط المصرفي الاسلامي فضلا عن الابعاد التنموية الاقتصادية والشرعية والاجتماعية التي تشكل ملامح مشتركة للمصارف الاسلامية الى جانب الشعور بالولاء من جمهور المتعاملين كانت كلها مترابطة بشكل الحضور المؤثر والمكانة المرموقة للمصارف الاسلامية.

٥. قدمت المصارف الاسلامية مبدأ المشاركة بالأرباح اسلوباً تمويلياً بديلاً عن الاقراض بالفائدة المحددة سلفاً وهو مبدأ يتصف بالمشروعية ويحمل الكثير من مزايا النجاح، الا ان نجاح تطبيقه مرهون بوجود بيئة يجري التعامل فيها بمصداقية وشفافية وتعد اخلاقيات وسلوكيات كالأمانة والثقة والاخلاص مرتكزات لنجاح هذا المبدأ.

التوصيـــات

١. تجاوز التسميات ذات الصبغة الدينية وذلك خلال توسيع دائرة المتعاملين بحيث تشمل غير المسلمين ايضاً مما يحد من تعرض هذه الكيانات والمؤسسات المالية الاستثمارية الى المضايقات من جهات عديدة وعدم ربطها بالإرهاب.

٢. تأسيسا على ما سبق لابد من الاستعانة بالحملات الاعلامية المكثفة التي تهدف الى نشر المفاهيم الصحيحة لأساليب الصيرفة الاسلامية والتعريف بالمشاريع الاستثمارية المرجح الاستثمار فيها وبذلك تعمل على كسب مستثمرين جدد في الوقت نفسه ترد على الحملات الاعلامية المضادة التي تسئ الى العمل المصرفي الاسلامي ويمكن ان تضطلع بهذا الدور المؤسسات الاسلامية الدولية كالبنك الاسلامي للتنمية والاتحاد الدولي للبنوك الاسلامية ومجلس المعايير المحاسبية الاسلامية.

٣. انطلاقاً من المسؤولية الاجتماعية لابد ان يكون للاتحاد الدولي للبنوك الاسلامية دور رائد في ذلك من خلال انشاء نظام لتبادل المعلومات والخبرات والاستشارات وتنسيق العمل بين المصارف الاسلامية. ان هذا التعاون يؤدي الى قرارات رشيدة في ترشيح مجال الاستثمار وكفاءة في استخدام الموارد والامكانات.

٤. التركيز على اعتماد صيغة المشاركة كونها الصيغة الاكثر تجسيداً لحقيقة الصيرفة الاسلامية وذلك من خلال تمويل المشاريع التنموية طويلة الاجل مع السعي للوصول الى صغار المنتجين والمستثمرين ومن خلال تمويل مشاريعهم الصغيرة وفق هذه الصيغة المرنة كونها تتجاوز حواجز الضمانات مما يؤدي الى جذب هذا القطاع الهائل والمؤثر في زيادة الدخل القومي وارتفاع فرص تشغيل الايدي العاملة في تلك المشروعات.

٥. التأكيد على التامين الاسلامي ممثلا بشركات التأمين التعاوني واعتماده بديلا عن التأمين التجاري القائم على الفوائد الربوية، لما له من دور مهم ومساند للمصارف الاسلامية في ادارتها لاستثماراتها وتمويلها للمشاريع المختلفة وذلك من خلال اعطائها الامان والاطمئنان على استثماراتها مما يمكنها من ادارة عمليات التمويل دون مجازفة.

قائمة المراجع: -

1.القـــــرآن الكريــم .1

2.ابن دقيق، العبد: الشيخ تقي الدين ابي الفتح، احكام الاحكام شرح عمدة الاحكام، دار الكتب العلمية، بيروت، .

3.ابن كثير، الحافظ عماد الدين ابي الفداء اسماعيل: تفسير القرآن العظيم، ط5، دار الجبل، بيروت، 1988.

4.ابن منظور، ابو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم، لسان العرب، ج4، دار الفكر، بيروت، 1969

5. الرازي، ابو بكر احمد بن علي الجصاص: احكام القرآن، ج 1، دار الكتاب العربي، بيروت، ب ت.5

6.الرازي، التفسير الكبير ومفاتيح الغيب، تفسير الفخر الرازي، ج5، دار الفكر، بيروت ، 1981

7.السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن ابن ابي بكر: الجامع الصغير في أحاديث البشير النذير، ط1، دار الفكر، بيروت، 1981.

8.الشرباصي، احمد: المعجم الاقتصادي، دار الجبل، بيروت، 1981

9.الشوكاني، محمد بن علي بن محمد: نيل الاوطار بشرح ملتقى الاخبار من أحاديث سيد الاخيار صلى الله عليه وسلم، مكتبة الكليات الازهرية، القاهرة، 1978.

10.الصابوني، محمد علي: صفوة التفسير والقرآن الكريم، بيروت، 1981

11.العسقلاني، الحافظ احمد بن علي بن حجر: فتح الباري بشرح صحيح البخاري، ط المصححة، دار الفكر، بيروت، 2000.

12.الفارسي، الأمير علاء الدين علي بن بلبان الفارسي: الاحسان بترتيب ابن حيان، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، 1987.

13.القرطبي، ابو عبد الله محمد بن احمد الانصاري: الجامع لأحكام القرآن، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، بيروت، 1967.

14.قطب، سيد: في ظلال القرآن، الطبعة الشرعية السابعة، دار الشروق، القاهرة، 1979

15.مالك، بن انس الاصحبي: موطأ الامام مالك، رواية محمد بن الحسين الشيباني، تعليق وتحقيق عبد الوهاب بن عبد اللطيف، المكتبة العلمية القاهرة، ط2، ب ت.

16. المنذري، الامام الحافظ زكي الدين عبد العظيم بن عبد القوي: الترغيب والترهيب من الحديث الشريف، مكتبة الجمهورية العربية، مصر، 1970.

17. ميشيل توادور \التنمية الاقتصادية\ترجمة. د محمود حسن حسني\دار المريخ للنشر\السعودية \2006

18. د. احمد ثابت\الدولة والنظام العالمي \مركز البحوث والدراسات السياسية\القاهرة 1992.

19. اوديد شينكار\العصر الصيني\ترجمة سعيد الحسنية\الدار العربية للعلوم\بيروت\ط1\2005.

20. د. محمد محمد محمود الامام\محددات الأداء الاقتصادي\مركز دراسات الوحدة العربية\بيروت 1990.